كلية الحقوق
قسم الدراسات العليا

ضوابط السياسة الضريبية
في ظل العولمة الاقتصادية والمالية

رسالة دكتوراه
مقدمة من الباحث

عصام عبد القادر الشهابي
المعيد في كلية الحقوق بجامعة حلب – سورية

إشراف
الأستاذ الدكتور
السيد عطية عبد الواحد
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة
في كلية الحقوق بجامعة عين شمس

– 2005 –

لجنـة الحكـم على الرسالـة

تشكلت لجنة الحكم على الرسالة من السادة:

الأستاذ الدكتور **عبـد الله عبـد العزيـز الصـعيدي**، أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق – جامعة عين شمس. (رئيسا)

الأستاذ الدكتور **السيد عطيـة عبـد الواحـد**، أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق – جامعة عين شمس. (مشرفا وعضوا)

الأستاذ الدكتور **رمضـان صـديق محمـد**، أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق – جامعة حلوان. (عضوا)

شكــر وتقديــر

الإنسان، مهما عظم شأنه، يبقى قليلا بنفسه كثيرا بإخوانه، فقيرا في ذاته غنيا بخلانه، جاهلا بعقله عالما بحكمة وحنكة ذوي الفضل من جهابذة العلم والمعرفة، الذين أكرمه الله بهم معلمين ومربين وناصحين، لا يخجل منهم إلا سقوم ولا يتكابر عليهم إلا جهول.

والإنسان كذلك أسير الإحسان، لا يسعه غير شكر من أسداه إليه. وكيف لا يكون الإنسان شاكرا فضل إنسان مثله غني عنه، والله الغني الحميد شاكر فضل عبده الفقير إليه !. بل ولا يشكر الله حق شكره، من جحد فضل عباده، الذين جعلهم سبب فضله إليه وسابغ نعمائه عليه، إذ كيف بالذي يكفر بالقليل من الناس أن يقر شاكرا بالكثير من الله عز وجل !.

والشكر ليس مجرد كلمة يتهاداها الناس مجاملة في المناسبات، بل هو إقرار بفضل الفضيل، وكرم الكريم، وعرفان بالجميل، حسبة للجليل.

وبعد الثناء على الله بما هو أهله، لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير، إلى كل من:

الأستاذ الدكتور السيد عطية عبد الواحد، أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق – جامعة عين شمس، على تفضل سيادته قبول الإشراف على هذه الأطروحة، وعلى ما أسداه إلي من معروف، وعلى ما له من يد بيضاء عندي، وعلى ما بذله من جهد في متابعة الإشراف طيلة الأعوام السابقة. وحسبي شرفا أنه قد أقامني منه مقام الابن من أبيه، فلم يأل جهدا في نصحي وإرشادي ومد يد العون لي، والأخذ بيدي أخذ الكرام عليه، بالرغم من كثرة أعبائه ومشاغله وعظيم مسئولياته، إلى نضجت ثمرة هذا البحث وآتت أكلها. والحمد لله أن منّ علي بالتتلمذ على يديه الكريمتين، لأنهل من فيض علمه الواسع، فجزاه الله عني خير

الجزاء، وبارك به وله وفيه وعليه، وأسبغ عليه ثوب عافيته، وجعله ذخرا للعلم وأهله.

الأستاذ الدكتور عبد الله عبد العزيز الصعيدي، أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق – جامعة عين شمس، على تفضل سيادته قبول رئاسة لجنة الحكم على هذه الرسالة، على الرغم من عظم مسئولياته وكثرة شواغله، فجزاه الله عني خيرا، وبارك به وله وفيه وعليه، وأسبغ عليه ثوب عافيته، وجعله ذخرا للعلم وأهله.

الأستاذ الدكتور رمضان صديق محمد، أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق – جامعة حلوان، على تفضل سيادته قبول الاشتراك في لجنة الحكم على هذه الرسالة، على الرغم من كثرة أعبائه ومسئولياته، فجزاه الله عني خيرا، وبارك به وله وفيه وعليه، وأسبغ عليه ثوب عافيته وجعله ذخرا للعلم وأهله.

وبعد، ها أنا ذا أطأطئ هامتي الآن إجلالا وإكبارا وتقديرا لهذه الكوكبة العظيمة من أساطين علم الاقتصاد والمالية العامة في مصر والعالم العربي، الذين شرفت بهم، وسعدت كثيرا بالوقوف بين يديهم مصغيا لقيم لملاحظاتهم، وغالي نصائحهم، فلكم مني كل الشكر والتقدير.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل:

إلى من قال فيها أمير الشعراء:

أنا إن قدّر الإله مماتي لا ترى الشرق يرفع الرأس بعدي

مصرَ الخير والرخاء، أرضِ الكنانة، وقلبِ العروبة النابض، على كرم الضيافة، سائلا الله عز وجل أن يحفظها وأهلها من غوائل الدهر ونوائبه، وأن يجعلها مصر أمن وآمان على مدى الزمان.

وإلى من أيقظت في وجداني معنى قولِ من قال:

بلادي وإن جارت عليّ عزيزةٌ وأهلي وإن ضنّو عليّ كرامُ

من برح بي الشوق إليها، ولم آلف في أرض الله الواسعة غيرها، إلى وطني الذي أفديه بالغالي، سورية العزيزة على قلبي، حفظها الله ورعاها من كل

يتربصون بها الدوائر والمكائد، وبارك بها وفيها ولها وعليها وحولها، وجعلها أرضَ خيرٍ ورخاء، وأمنٍ وآمان، ما دامت السماوات والأرض.

ويقول المولى عز وجل في القرآن الكريم:

(وقلِ اعملوا، فسيرى اللهُ عملَكم ورسولُه والمؤمنونَ، وستردّونَ إلى عالِمِ الغيب والشهادة، فينبئُكم بما كنتم تعملون)[1].

صدق الله العظيم

[1] – الآية رقم (105) من سورة التوبة.

الإهـــداء

إلى القلب الرؤوم والحضن الدافئ، والدتي الغالية.

إلى اليد الحانية والفؤاد الشفوق، والدي العزيز.

إلى من سكن لها وبها قلبي وواستني وآنستني في دربي، زوجتي.

إلى قرة عيني وفلذة كبدي وذؤابة قلبي، ولدي ليث.

إلى الذين جاهدوا فينا ولم يضنوا علينا بفضلهم، إخوتي.

إلى الكريم الذي جاد علي بفضله، حماي.

وإلى كل من كان له حق الدعاء علي.

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

بسم الله الرحمن الرحيم

– مقدمة –

الحمد لله رب العالمين، الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من كانت الأمية صفة كمال فيه دون خلق الله أجمعين، وعلى آله وأصحابه الكرام الميامين. أما بعد:

أهمية موضوع الرسالة:

في الواقع، إن كافة موضوعات المالية العامة قد نضجت بحثا حتى احترقت، فلم يترك لنا الرواد الأوائل ما نضيفه على ما قدموه لنا غير النقد، إن كان له وجه، أو إعادة الصياغة لأفكارهم القيمة والثمينة في قالب عصري، إما من خلال ربط هذه الأفكار بالظواهر المعاصرة أو دراستها من خلالها وفي ضوء متغيراتها. ولما كانت جل الموضوعات الضريبية جديدها قديم وقديمها جديد، لذا فقد تشوفت في اختيار موضوع هذه الأطروحة إلى إعادة النظر في الاتجاهات التقليدية للسياسة الضريبية المعاصرة في ظل تعاظم ظاهرة العولمة في الاقتصاد الدولي[1].

والعولمة Globalization ظاهرة ذات أبعاد وتجليات متعددة ومتباينة، كانت في يوم ما، وما تزال، محل سجال وجدال – وربما مماحكات – الأدباء والعلماء والمثقفين، على اختلاف مشاربهم الفكرية ونزعاتهم الأيديولوجية، الذين أكثروا الأخذ والرد بشأنها. فقد تباينت موقفهم كثيرا من العولمة، فمنهم من ساق خيله ورجله لمهاجمتها وذهب في مناهضتها كل مذهب، ومنهم من تشايع لها

[1] – في الحقيقة يعود إلى الأستاذ الدكتور السيد عطية عبد الواحد فضل الإشارة إلى اختيار هذا الموضوع الجديد والمعاصر. فقد ربأ بي سيادته أن يبذل كلانا جهدا في موضوع تقليدي، يضيع فيه عمري سدى، ويذهب فيه جهدي جفاء، وأعود منه بخفي حنين. ولعل هذا غيض من فيض ما لسيادته علي من فضل ومعروف، جزاه الله عنها وعني كل خير.

وذب عنها ودعا إليها الإنسانية فرادى وجماعات. ولا غرو في ذلك ولا عجب، فمن نظر إلى النصف الفارغ من الكوب كان له أن يتطير من العولمة، ومن نظر إلى النصف الممتلئ، كان له هو الآخر أن يتفاءل بها، فسبحان من جعل الناس طرائق قددا. وصدق الإمام الشافعي، رحمه الله، إذ قال:

وعينُ الرضا عن كلّ عيبٍ كليلةٌ وعينُ السخطِ تبدي المساويا.

ولا ريب في أن عين كل من الرضا أو السخط من شأنها المبالغة في تضخيم كل من المزايا والمثالب، وطوبى لمن وفقه الله إلى التحرر من أسر الهوى في النظر إلى الكوب بأكمله بعين باصرته أو بصيرته، حتى يرى العولمة كما هي عليه في الواقع، لا كما يتخيلها أو يتوهمها. وآية ذلك أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولا بد لسلامة الحكم على هذه الظاهرة، توطئة لاتخاذ موقف إيجابي أو سلبي منها، من بلورة تصور واقعي محايد وموضوعي لكافة جوانبها وتجلياتها وآثارها. وهذا ما لم أدخر وسعا في السعي إليه في هذه الأطروحة، تحدوني رغبة جامحة في تأطير مفهوم أكاديمي لظاهرة هلامية أو زئبقية، تستعصي بإباء منقطع النظير عن التحيز في كتاب مهما عظم شأنه.

والانخراط في العولمة لم يعد قضية خيار استراتيجي عائد لمطلق الإرادة السياسة لأية دولة مهما عظم أو صغر شأنها في العالم، بل في كيفية التأقلم مع ظاهرة حتمية Globalization Determinism لا قبل لردها على أعقابها، بعدما أخذت تمثل بعدا بانوراميا لتطور طبيعي باتجاه عالم بلا حدود[2]. فدول العالم اليوم قاطبة، إما أنها مرتبطة باتفاق خاص مع صندوق النقد والبنك الدوليين لتنفيذ برامج معينة للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، أو أنها عضو في منظمة التجارة العالمية وملزمة بمقتضى هذه العضوية بمبادئ تحرير التجارة الدولية من القيود الاقتصادية وغير الاقتصادية، وفي كلا الحالين لا مندوحة من تعديل سياساتها الاقتصادية الكلية، لا سيما الضريبية منها، بما يتواءم والمبادئ التي

[2] – انظر: د. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية بالإسكندرية، طبعة عام 2001/2000، مقدمة الكتاب.

يتأسس عليها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يتجلى فيما بات يطلق عليه العولمة الاقتصادية والمالية، وذلك عملا بالقاعدة المطردة في هذا الشأن: (فكر عالميا وتصرف عالميا). ومن ثم فإن التفاعل مع تيارات العولمة في الاقتصاد الدولي منوط بتعديل اتجاهات السياسة الاقتصادية العامة الكلية على الأصعدة كافة، بغية تفادي التصادم مع هذه التيارات الساحقة الماحقة، وتعظيم مكاسب الدول من العولمة. وهذا يقتضي بداهة التعرف على ماهية هذه التيارات ورصد اتجاهاتها بدقة، توطئة لتكيف هذه السياسات معها، لا سيما الضريبية منها، بغية ضبطها بتلك الاتجاهات.

وإذا كان تباين اتجاهات السياسة الضريبية في مختلف دول العالم مسوغ بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...، المعتبرة في صياغة الاستراتيجيات الضريبية عادة، إلا أن تصادمها وتيارات العولمة قضية لا يمكن قبولها أو تبريرها. فمن شأن هذه الوضع التصادمي الذي آلت إليه السياسة الضريبية في بعض الدول إلى هدر موارد سيادية هامة لازمة، إما في مقاومة التحديات الملازمة لظاهرة العولمة أو الانجراف اللاإرادي في تياراتها. ولعل هذا كان وما يزال يمثل أهم أسباب فشل السياسة الضريبية المعاصرة في النهوض بوظائفها على خير ما يرام وتحقيق أهدافها على أكمل وجه، والذي أفضى إلى تخبط المشرع الضريبي، في العديد من دول العالم، بين ضوابط متناقضة/متعارضة فيما بينها أو مع المعطيات الأولية لظاهرة العولمة.

ولا جرم أن نجم العولمة اليوم قد آفل أو كاد، فاللجب الكبير عن العولمة، أو تلك الغانية التي تطوف موائد السياسة والاقتصاد والاجتماع ولا ترد يد لامس، قد توارى بعض الشيء أو خفت صخبه كثيرا هذه الأيام وأضحى موضة فكرية بالية، ومجرد لفظة تزينية تدبج بها الخطابات والكتابات، وغدا الكلام الآن يتمحور حول نهاية العولمة The End of Globalization، لا سيما بعد تنامي النزعات الانعزالية في مختلف مشارق الأرض ومغاربها، على كافة الصعد السياسة

والاقتصادية والاجتماعية[3]. ولكن هذا لا يعني بحال من الأحوال أن العولمة قد اندرست من عالم الوجود هكذا وإلى الأبد، كأي موضة فكرية سرعان ما تذوي لحساب أخرى أكثر جاذبية وبريقا منها، كما هي الحال في عالم الأزياء. فالراصد الموضوعي الدقيق للتطورات المعاصرة يومئ بأن العولمة قطار بلا سائق ماض في طريقه ينهب الأرض نهبا، ولا يلوي على أحد، على الرغم من كثرة العثرات، كخيل جامحة لا تثبطها الكبوات.

صعوبة موضوع الرسالة:

وبعد، لا أجد غضاضة في الإشارة إلى وعورة سبيل البحث في موضوع هذه الأطروحة، لأسباب كثيرة لعل من أهمها في نظري عدم وجود نظرية اقتصادية واضحة المعالم متكاملة العناصر والأركان، يمكن التوكؤ عليها في تحليل الظواهر الملازمة للعولمة والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية. فليس ثمة بعد ما يمكن تسميته بـ(Global Economic)، يمكن اعتباره بمثابة مصباح يستهدي به البحاثة في دياجير عتمة شعاب ظاهرة فريدة. فعلم الاقتصاد المعاصر مازال يتفرع حتى الآن إلى:

- الاقتصاد الجزئي Microeconomic.
- الاقتصاد الكلي Macroeconomic.
- الاقتصاد الدولي International Economy، أو العلاقات الاقتصادية الدولية International Relationships.

ولا ريب في أن ذلك من شأنه إرباك كل بغو قليل البضاعة مثلي، في دراسة موضوعات هذه الأطروحة، التي تقتضي بحثا عابرا للتخصصات Interdisciplinary، توطئة لفهم هذه الظاهرة المعقدة والمركبة، وتحليلها والتعرف على مكوناتها وعناصرها، ورصد تطوراتها.

---

[3] – لمزيد من المعلومات، انظر:

Harold James, The End of Globalization, Cambridge University Press, London, The First Edition 2001.

ومما زاد الطين بلة ندرة المراجع الأكاديمية الرصينة المتخصصة، إذ أن جل الأدب المكتوب عن العولمة، على الرغم من غزارته، لا يعدو عن كونه مجرد ثرثرة أو فذلكة من ذلك النوع الذي يحترفه سياسيو المقاهي والحانات أو الصالونات، لا ترو غليلا ولا تشف عليلا، والتي تميزت بالسطحية المسفة، حيث غلب عليها طابع الصحافة الدعائية المحضة.

وأيم الحق أنني لم أدخر وسعا و فلسا في محاولة تأطير أنكاث ما تبعثر في تلافيف هذا الأدب الغزير في قالب أكاديمي رصين يكون مقبولا إلى حد ما. كما أنني لم آل جهدا في محاولة إرساء لبنة يمكن أن تشكل فيما بعد أساسا ممهدا لنظرية اقتصادية عولمية، قد لاحت لي بوارقها في الأفق القريب، بدأت تتبلور معالمها رويدا رويدا، وحاولت أن أتقدم بذلك الموضوع خطوة أخرى على هذا الدرب، ريثما تتكامل عناصر وأركان نظرية يمكن التطامن إليها.

منهج البحث في موضوع الرسالة:

في الواقع، إن هذه الأطروحة Thesis محاولة جد متواضعة من الباحث، في الإجابة على السؤال التالي:

ما هي العولمة الاقتصادية والمالية يا ترى، وما هي ضوابط السياسة الضريبية في ظلها ؟!!!....

ولقد توسلت في الإجابة على هذا السؤال أسلوبا مختلطا من المنهج الاستقرائي والتحليلي والاستنباطي، وذلك من خلال بيان معنى العولمة وتحديد مفهومها بعيدا عن الأسبقيات المذهبية والعصبيات الأيديولوجية والسياسية، وعن مبالغة كل من المتشائمين والمتفائلين، وذلك كإطار عام للسياسة الضريبية المعاصرة، لا مندوحة من تجليته بين يدي البحث عما يمكن اعتباره ضوابط ملائمة لاتجاهاتها المعاصرة.

وعليه فقد تشعبت البحث في موضوع هذه الأطروحة ثلاثة شعب رئيسة، تمحورت أولاها حول تحديد مفهوم العولمة بشكل عام والعولمة الاقتصادية والمالية بشكل خاص، وبيان طبيعتها وآلياتها وأبرز مظاهر تحدياتها، وثانيها حول ضوابط

السياسة الضريبية في ظل برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وثالثها حول ضوابط السياسة الجمركية في ظل اتفاقات تحرير التجارة العالمية (الجات).

وعلى هدي ما تقدم، فقد استعنت الله عز وجل في دراسة موضوعات هذه الأطروحة وفق المنهج التالي:

الباب الأول: ما العولمة ؟.

الفصل الأول: العولمة الاقتصادية والمالية.

الفصل الثاني: طبيعة العولمة وآلياتها وتحدياتها.

الباب الثاني: ضوابط السياسة الضريبية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.

الفصل الأول: السياسة الضريبية والإصلاح الاقتصادي.

الفصل الثاني: ضوابط الإصلاح الضريبي.

الباب الثالث: ضوابط السياسة الجمركية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد.

الفصل الأول: ضوابط تحرير التجارة الخارجية.

الفصل الثاني: ضوابط المنافسة العادلة أو الحرة.

وبعد، فإن الكمال لله وحده، وما هذه الأطروحة غير محاولة جد متواضعة من الباحث، فإن صادفت حظا من التوفيق فبالله ومن الله ذلك وله المنة علي، وإن زل بي القلم وعثرت بي القدم، فهذا طبعي وتلكم جبلتي ولله الحجة علي، وهو المستعان على كل بلاء، وحسبي من كسبي أجر المجتهد على جهده وجهاده.

وإذا كان لهذه الأطروحة من قيمة ما – في تقديري على الأقل – فليست في الحقيقة فيما أضافته إلى ما قبلها، بل فيما مهدت السبيل إليه لما سيأتي بعدها، إن شاء الله تبارك وتعالى. ولله در من قال:

شرفُ الوثبةِ أن ترضي العلا غلبَ الواثبُ أم لم يغلبِ.

– الباب الأول –

ما العولمـة ؟

What's Globalization?

تمهيد وتقسيم:

لقد ارتبطت العولمة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية/الثقافية، التي تجتاح مختلف أرجاء عالمنا المعاصر. ويعتبر عالم الاجتماع الكندي مارشال ماك لوهان Marshal Mc Luhan، في ستينيات القرن المنصرم، أول من تنبأ بتحول العالم إلى قرية كونية صغيرة، في مؤلفه الذائع الصيت، القرية الكونية The Global Village، وذلك بفضل الثورة الهائلة في حقلي تكنولوجيا الاتصال والمواصلات، التي يشهدها العالم الآن[1]. ومنذ ذلك التاريخ أخذ مفهوم العولمة ينمو ويتطور ويتسع، لدرجة بات معها محور الفكر المعاصر، فلا يكاد اليوم كتاب يخلو من خبر عنها، أو أمة ما من أثر منها.

هذا، ولقد استعان الفكر المعاصر بالعولمة، كأداة تحليلية مجردة، تصف التحولات الكبرى Global Transitions في مختلف مناحي الحياة، نحو عالم بلا حدود Borderless World، سياسة أو اقتصادية أو ثقافية[2].

وعلى هدي ما تقدم، فإننا سوف نبحث في بيان مفهوم العولمة، في ضوء المنهج الآتي:

---

[1] – انظر: هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة (الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية)، ترجمة د. عدنان عباس علي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (238)، أكتوبر/تشرين الأول 1998، ص57.

[2] – يقول نيجيري وودز:

(Globalization, as already defined, …, describes dramatic changes in the transactions and interactions taking place among state, firms and peoples in the world. It describes not just an increase in the flow of good, services, images, ideas, and people, but a change in the way production, distribution, consumption, and other activities are defined and undertaken).

انظر:

Nagaire Woods, The Political Economy of Globalization, Macmillan Press LTD, London, 2000, p.202.

- الفصل الأول: العولمة الاقتصادية والمالية.
- الفصل الثاني: طبيعة العولمة وآلياتها وتحدياتها.

الفصل الأول
العولمة الاقتصادية والمالية

تمهيد وتقسيم:

في الواقع، العولمة، في بعدها الاقتصادي والمالي، إنما تمثل تطورا طبيعيا في نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية، بحيث لا يتأتى لأي باحث جلاء معناها إلا في ذلك الإطار. فالعولمة ضمن سياق مفاهيمي معين قد ارتبطت بالحركة المتعاظمة للتجارة العالمية في السلع والخدمات والتكنولوجيا، وكذا رؤوس الأموال وتدفقات الاستثمارات عبر الحدود – الذي تجلى في النشاط العابر للحدود والذي تضطلع به اليوم عن جدارة واقتدار الشركات متعدية الجنسية – ونمو ظاهرة الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل وتعاظم موجات المد الليبرالي في الاقتصاد العالمي الراهن[1].

وعليه فإن بيان مفهوم العولمة في بعدها الاقتصادي والمالي، يقتضي بادئ ذي بدء، تجريد الظواهر الملازمة لها، والتي تتجلى كأثر مباشر أو غير مباشر، وذلك من خلال عزل حركة عوامل الإنتاج عن الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها، والتي تم تحريرها من القيود التي تعوق حركتها عبر الحدود، وكذا عزل التغيرات الكمية عن التحولات أو التغيرات النوعية أو الكيفية في الاقتصاد الدولي المعاصر. وآية ذلك أن حركة رأس المال المعولم ودورته الكوكبية لم تعد منوطة بمتطلبات الاستثمار عبر الحدود، واتجاهات التجارة الدولية لم تعد مرتبطة هي الأخرى بالإنتاج العالمي، على الرغم من التأثير المتبادل في اتجاهات حركة هذه العناصر بعضها إزاء البعض الآخر. وحسبنا دليلا على هذا أن نعلم أن الإنتاج العالمي قد تضاعف ثلاث مرات تقريبا في الآونة الأخيرة، في الوقت الذي تضاعف فيه حجم التجارة العالمية أربع مرات تقريبا، إذ بلغ متوسط نمو التجارة

---

[1] – انظر: د. عادل أحمد حشيش ود. مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية (مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي ظاهرة العولمة في نطاقه)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، طبعة عام 2005، ص57–82.